A

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الثالثة والخمسون

"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

روما، إيطاليا، 20–24 أكتوبر/تشرين الأول 2025

المنتدى الرفيع المستوى بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية – مسودة الاستنتاجات

1- يستند المنتدى الرفيع المستوى إلى نتائج الفعاليات التي عُقدت قبل انعقاد الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي في عام 2025 ويتأمل فيها، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لتمويل التنمية في إشبيلية، بما في ذلك أعماله التحضيرية، والتقييم الثاني لحصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية في أديس أبابا، بالإضافة إلى حوار الحوكمة التعاونية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تمويل الأمن الغذائي والتغذية، وأنشطة المبادرات ذات الصلة، مثل التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر. وسوف تفتتح رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي المنتدى الذي ستليه حلقتا نقاش.

2- وتتألف حلقة النقاش الأولى التي تتناول ما تم إنجازه في مجال الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في عام 2025، والخطوات التالية، ودور لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)، من:

- [...]
- [...]
- [...]

3- وتتألف حلقة النقاش الثانية التي تتناول التحديات الرئيسية والحلول والاستجابات على مستوى السياسات في مجال الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، من:

- [...]
- [...]
- [...]

4- وإنّ اللجنة:

(أ) ترحّب بالمنتدى الرفيع المستوى الذي يضمّ طيفًا واسعًا من أصحاب المصلحة لمناقشة التحديات والفرص المتعلقة بتعبئة موارد مالية كافية وملائمة[1] لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية، وتقديم الحلول والسياسات، وتوطيد التعاون من أجل تحسين وزيادة الاستثمارات المسؤولة الرامية إلى الإعمال التدريجي للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

(ب) وتأخذ علمًا بالعرض العام الوارد في الوثيقة CFS 2025/53/Inf.20 بعنوان "مذكرة معلومات أساسية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية"؛

(ج) وترحّب بالعروض المقدمة بشأن نتائج حوار الحوكمة التعاونية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تمويل الأمن الغذائي والتغذية الذي عقد في 15 أبريل/نيسان، والمؤتمر الرابع للأمم المتحدة بشأن تمويل التنمية الذي عقد في إشبيلية خلال الفترة من 30 يونيو/حزيران إلى 3 يوليو/تموز 2025، إضافة إلى التقييم الثاني لحصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية (UNFSS+4) الذي عُقد في أديس أبابا في الفترة من 27 إلى 29 يوليو/تموز، وسلّط الضوء على أهمية متابعة هذه النتائج لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها؛

(د) وتشدّد على دور القطاع العام في تمويل الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك من خلال إعادة تخصيص النفقات الوطنية، وتهيئة بيئات مُمَكِّنة لتشجيع الاستثمارات المسؤولة وزيادة فرص الحصول على التمويل، ومواءمة سياسات التمويل العام مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف السياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛

(هـ) وتُشجع القطاع الخاص على الاستثمار بشكل مسؤول في النظم الزراعية والغذائية، خاصةً في البلدان النامية، من خلال اتباع نهج استراتيجي طويل الأمد وتُشدد على ضرورة تهيئة بيئة سياسات مُمَكِّنة تُسهِّل الاستثمارات الخاصة المسؤولة في الزراعة والنظم الغذائية، والدور الذي يُمكن أن تؤديه الاستثمارات العامة في تحفيز الاستثمارات الخاصة المسؤولة وتقليل مخاطرها؛

(و) وتُشجع التمويل الفعّال والمبتكر والمستدام والمتوافق مع السياسات والبرامج الوطنية بالإضافة إلى الأطر التنظيمية، وخاصةً بالنسبة إلى البلدان النامية لتشجيع الاستثمار في النظم الغذائية ودعم الإعمال التدريجي للحق في غذاء كافٍ؛

[1] يُعد قياس الفجوة في تمويل الأمن الغذائي والتغذية عمليةً معقدةً تواجه تحدياتٍ عديدة ومتنوعة. ويُقترح فقط تقدير للفجوة على صعيد الأمن الغذائي والتغذية، مع العلم أن هذا التقدير سيختلف تبعًا لما يلي: (1) نطاق الأهداف؛ (2) والجهة التي تُقيّم الفجوة؛ (3) والتقييم الوطني أو الإقليمي أو الدولي؛ (4) والمنهجيات المستخدمة؛ (5) وتكاليف التدخلات، بدءًا من تجنب الجوع الحالي أو الحد منه وصولًا إلى تمكين النظم الغذائية من أجل توفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع، حاضرًا ومستقبلًا. وأشارت "مذكرة المعلومات الأساسية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية" (الوثيقة CFS 2025/53/Inf.20) إلى أنّ تقديرات الفجوة المالية للأمن الغذائي والتغذية في الأدبيات تتراوح بين 7 مليارات و1.338 مليار دولار أمريكي في السنة.

(ز) وتُؤكد على الأهمية الحاسمة لحشد الموارد والحصول عليها من أجل الاستثمارات المسؤولة للجهات الفاعلة في النظم الغذائية، لا سيما صغار المنتجين، والمزارعين الأسريين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك من خلال القطاع الخاص، من أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية، وتشدّد على ضرورة دعمهم بالموارد والسياسات العامة المواتية التي تضمن أسعارًا عادلة لمنتجاتهم والوصول الميسور الكلفة إلى الائتمانات بمعدلات معقولة؛

(ح) وتسلِّط الضوء على دور مصارف التنمية المتعددة الأطراف في توطيد التعاون بين مختلف الجهات المعنية، وتعزيز فرص الحصول على التمويل، ووضع آليات تمويل مبتكرة وفعّالة، بالإضافة إلى دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بموازاة احترام الحق في غذاء كافٍ ودعم إعماله المطرد؛

(ط) وتُشجع جميع الجهات المعنية على استخدام منتجات اللجنة السياساتية ذات الصلة، ولا سيما مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية، وتوصيات السياسات المتعلقة بالاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي، من أجل دعم تهيئة بيئات مواتية للاستثمارات المسؤولة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز فرص الحصول على الموارد المالية وتعبئتها بما يتماشى مع الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ؛

(ي) وتؤكد مجددًا على ضرورة مساعدة البلدان النامية لتحقيق القدرة على تحمل الديون في الأمد الطويل من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف أعبائها، وإعادة هيكلتها، وإدارتها السليمة، حسب الاقتضاء، من أجل القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية؛

(ك) وتأخذ علمًا بالتعليقين التاليين المقدَّمين خلال الجلسة العامة:

- [...]
- [...]